



الحازمي وطبقاته

دراسة نقدية في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم، من خلال كتابه (شروط الأئمة)

د. عبد السلام أحمد أبو سمحت*

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً كما أمر، والصلاة والسلام على خير من اصطفى من البشر، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وسار على دربهم إلى يوم الحشر، وبعد: فإن علم الحديث من العلوم التي تفننت أمتنا في ابتكارها، وتعددت اجتهادات العلماء في الثبوت منها، قال الخطيب: «ولما كان ثابت السنن والآثار وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال ومركز المؤمنين في الأعمال إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها وجب الاجتهاد في علم أصولها ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها»⁽¹⁾. فاستفرغت الأمة الجهد في ذلك حتى أتى قضاء الله المبرم على حفظ مصادر الشريعة ومواردها؛ فأثار الله للبشرية ضلالتها. وكتب لهم بها سبل هدايتها.

إن من القواعد المهمة في الوقوف على أحوال الحديث قبولاً ورداً؛ الوقوف على أحوال الرواة لا على سبيل التعميم؛ فهذا أمر يعرفه كل مطالع في كتب الجرح

* كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات.

1- الخطيب، الكفاية، 3.

والتعديل؛ بل على سبيل التخصيص فيما عرف بطبقات الرواة عن شيوخهم، وهذا ما أشار إليه ابن رجب الحنبلي بقوله: «اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التأليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث» (2).

فدراسة طبقات الرواة عن شيوخهم أمر غاية في الأهمية، والوقوف على مواصفات أحوالهم في هذه الطبقات من الأمور التي دفعت لهذا البحث، والذي تناول فيه إماماً من أئمة الحديث صاحب تصانيف مهمة في هذا العلم، ذاع صيته رغم وفاته المبكرة، فهو القائل: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع... كل نوع منها علم مستقل لو أنفذ الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته» (3). ألا وهو الإمام الحازمي رحمه الله واسع العلم راجح العقل، والذي كان له جهد مميز في طبقات الرواة عن شيوخهم في كتابه شروط الأئمة. والذي ذكر فيه طبقات الرواة عن الإمام الزهري.

ليتساءل البحث عن المنزلة العلمية للإمام الحازمي والذي كان له قدم سبق في بيان مواصفات طبقات الرواة، ثم لبحث في طبقاته بدراسة نقدية في محاولة للبناء الطبقي للرواة عن شيوخهم.

وعلى ضوء ذلك جاء البحث والموسوم بـ: الحازمي وطبقاته، دراسة نقدية في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم، من خلال كتابه (شروط الأئمة). في مبحثين هما:

المبحث الأول: الحازمي ومنزلته العلمية. شمل:

أولاً: ترجمة الإمام الحازمي؛ كاشفاً أقوال العلماء فيه منبها على ما ذكر فيه من المزايا.

ثانياً: آثار الحازمي، دراسة وتمحيص.

ثالثاً: خلاصة القول في منزلته العلمية.

2- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 263/2.

3- الحازمي، العجالة، 2. بتصريف. وانظر: الزركشي، النكت، 58/1، السيوطي، تدريب الراوي، 16/1.

المبحث الثاني: طبقات الحازمي من خلال كتابه شروط الأئمة. وشمل:
أولاً: التعريف بالطبقة لغةً واصطلاحاً.
ثانياً: موجز لبيان جهود المحدثين في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم.
ثالثاً: طبقات الحازمي دراسة نقدية.

المبحث الأول: الحازمي ومنزلته العلمية

الحازمي إمام من أئمة الحديث؛ برز نجمه في تناوله طبقات الرواة عن الزهري في معرض حديثه عن شروط الأئمة الخمسة؛ ليدور في إثر ذلك نقاش علمي وتطبيقات مؤثرة في فهم صنيع أئمة المحدثين فيما عرف بعد بمناهج المحدثين. ولما كان مدار البحث البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم، كان من الضروري الوقوف مع الحازمي في محاولة لسبر أغوار سيرته العلمية، والتي من خلالها نقف على الشخصية التي تأهلت لأن تضع أساساً مهماً في هذا البناء. فجاء هذا المبحث والذي تناولت فيه المحاور الآتية:

أولاً: ترجمة الإمام الحازمي؛ كاشفاً أقوال العلماء فيه منبهاً على ما ذكر فيه من المزايا.
ثانياً: آثار الحازمي، دراسة وتمحيص.
ثالثاً: خلاصة القول في منزلته العلمية.

وإليكم التفصيل:

أولاً: ترجمة الإمام الحازمي وأقوال العلماء فيه⁽⁴⁾

هو محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، أبو بكر الحازمي الهمداني. ولد سنة 548هـ وتوفي سنة 584هـ. فلم يعمر طويلاً إنما مات في السادسة والثلاثين من عمره. ورغم حداثة سنه إلا أن العلماء أجمعوا على علمه وذكره بما يدل على إمامته.

ومما قالوا فيه:

- إمام في الفقه والحديث؛ قال أبو موسى المديني: «ما رأينا شاباً أحفظ من الحازمي، له كتاب (في الناسخ والمنسوخ) دال على إمامته في الفقه والحديث ليس لأحد

4- انظر ترجمته: الذهبي، السير، 21/167-168. وله: تذكرة الحفاظ، 4/1363. الزركلي، الأعلام، 7/117.

مثله» (5).

- حافظ كثير المذاكرة فيه؛ قال ابن الديبشي: «جالس العلماء وتميز وفهم وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله مع زهد وتعبد ورياضة وذكر، صنف في علم الحديث مصنفات وأملى عدة مجالس، كثير المحفوظ حلو المذاكرة». وقال ابن النجار: «كان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه» (6). حتى تميز في الحديث كما قال ابن الصلاح: «كان معدوداً في المتميزين في زمانه في علم الحديث» (7). وقال ابن خلكان: «أحد الحفاظ المتقنين، وعباد الله الصالحين حفظ القرآن الكريم. وغلب عليه الحديث، وبرع فيه واشتهر به، وصنف فيه وفي غيره كتباً مفيدة. ولم يزل مواظب الاشتغال ملازم الخير إلى أن اخترمته المنية وغصن شبابه نضير» (8). قال الكوثري: «كان آية في الحفظ والذكاء» (9).

- غلب عليه معرفة أحاديث الأحكام؛ قال ابن الديبشي: «كان يغلب عليه معرفة أحاديث الأحكام وأملى طرق الأحاديث التي في كتاب المذهب للشيخ أبي إسحاق وأسندها ولم يتمه» (10).

- ناقد بارع كما وصفه الذهبي فقال: «الإمام الحافظ، الحجة الناقد، النسابة البارع» (11). وأيد الكوثري ذلك بقوله: «كان ينظر في كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز في علومهم ويبيد لهم بحزمه أوهاماً لا تدفع» (12).

- حريص على العلم في كل وقته، ملازم للخلوة، حتى أنجز ما أنجز رغم صغر سنه؛

5- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 167/21-168. وله: تذكرة الحفاظ، 1363/4. الصفدي، الوافي في الوفيات، 620/1. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 8/4.

6- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 167/21-168. وله: تذكرة الحفاظ، 1363/4. الصفدي، الوافي في الوفيات، 620/1. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 8/4.

7- ابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، 276/1.

8- ابن خلكان، وفيات الأعيان، 294/4.

9- الكوثري، مقدمة تحقيق شروط الأئمة الخمسة، 9.

10- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 167/21-168. وله: تذكرة الحفاظ، 1363/4. الصفدي، الوافي في الوفيات، 620/1. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 8/4.

11- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 167/21-168.

12- الكوثري، مقدمة تحقيق شروط الأئمة الخمسة، 9.

قال ابن النجار: « كان ثقة حجة نبيلًا زاهدًا ورعًا ملازمًا للخلوة والتصنيف ونشر العلم أدركه أجله شابًا ». ومما يدل على ذلك ما أورده أبو القاسم المقرئ عنه قال: « كان يدخل بيته في كل ليلة، ويطالع، ويكتب إلى طلوع الفجر، فقال البديع للخادم: لا تدفع إليه الليلة بزرا للسراج لعله يستريح الليلة. قال: فلما جن الليل، اعتذر إليه الخادم لأجل انقطاع البز، فدخل بيته، وصف قدميه يصلي، ويتلو، إلى أن طلع الفجر، وكان الشيخ قد خرج ليعرف خبره، فوجده في الصلاة» (13).

- وممن وصفه بالإمامة إضافة لمن سبق السبكي فقال: « إمام متقن مبرز » (14). وقال العراقي: « أحد الأئمة الأعلام على حداثة سنه » (15).

ثانيًا: آثار الحازمي دراسة وتمحيص (16)

تعددت تصانيف الحازمي على الرغم من موته المبكر؛ قال ابن كثير: « صاحب التصانيف على صغر سنه منها » (17). وقال ابن خلكان: « وغلب عليه الحديث، وبرع فيه واشتهر به، وصنف فيه وفي غيره كتبًا مفيدة: منها (الناسخ والمنسوخ) في الحديث، وكتاب الفیصل في مشتبہ النسبة، وكتاب العجالة في النسب وكتاب ما اتفق لفظه وافترق مسماء في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وكتاب سلسلة الذهب فيما روى الإمام أحمد بن حنبل عن الإمام الشافعي رضي الله عنهما، وشروط الأئمة وغير ذلك من الكتب النافعة ». وإليك تفصيل القول في مؤلفاته:

الكتاب الأول: الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار (18)، يعد هذا الكتاب فتحاً

13- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 21/167-168.

14- السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 4/8.

15- العراقي، طرح الشريب، 1/109.

16- وممن ذكر مؤلفاته: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 4/294. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 21/167-

168. الصفدي، الوافي في الوفيات، 1/620. ابن كثير، البداية والنهاية، 12/332. إسماعيل باشا،

هداية العارفين، 1/499. قلت: غير أنني وقفت على مصنفات له لم تذكر في هذه الكتب، وقد تبينها

من خلال كلام الحازمي نفسه، أو خلال نقل بعض الأئمة عنها كما سيأتي ذكره.

17- ابن كثير، البداية والنهاية، 12/332.

18- حَقَّقَ الكتاب أكثر من مرة منها: نسخة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، وقام بتحقيقه

أفاضل الدار منهم: السيد هاشم الندوي، المعلمي اليماني وآخرون وصدر منه الطبعة الثانية 1359هـ.

من الفتوح لأمرين مهمين؛ للمادة العلمية التي تضمنها على الرغم من صغر حجمه مقارنة بكتب التراث الكبيرة؛ هذا أولاً. وأما الأمر الثاني فهو مصدرية لغيره من الكتب؛ فقد أضحى من الموارد المهمة لغير واحد من العلماء في أبواب متعددة من العلم، الأمر الذي يكشف اللثام عنه من خلال تعرضنا للمادة العلمية التي أتى عليها الكتاب والتي نجملها بالآتي:

خطبة الكتاب ومقدمته والتي أصل فيها لعلم الناسخ والمنسوخ مبنياً أهميته كاشفاً عن صعوبته، موضحاً تعريفه لغةً واصطلاحاً وشروطه وعلاماته. قال الجزائري: «وقد رأيت في كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الحديث للحافظ الحازمي عبارة ربما كان لها موقع عظيم هنا في المقدمة في بيان شروط النسخ ...» (19)، ثم ذكرها ليبين لنا أن ما ذكره الحازمي هنا يعد أصلاً في باب.

ومن مادته العلمية وجوه الترجيح بين الأحاديث والتي أوصلها إلى خمسين وجه، قال السخاوي في وجوه الترجيح: «قد سرد منها الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ خمسين، مع إشارته إلى زيادتها على ذلك. وهو كذلك فقد زادها الأصوليون في باب معقود لها أكثر من خمسين» (20).

تفنن الحازمي في إيراد هذه القواعد وفروعها المختلفة، والتي نجمع شتاتها في النقاط الآتية:

1. الترجيح بحال الراوي، وذلك من مناحٍ متعددة منها:
 - الإتقان والحفظ وطول الملازمة لشيخه، وما يعارضها من الاضطراب والضعف والتدليس وغيرها؛ والتي جعل لها أكثر من وجهٍ من وجوه الترجيح.
 - عدالة الرواة وفقدانها وطرق إثباتها؛ ككونه ورعاً، أو حسن الاعتقاد، أي غير مبتدع.
 - اعتبارات البلوغ وعدمه.
2. الترجيح بفقهِ الراوي؛ سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ؛ لأن الفقيه إذا سمع ما يمتنع حمله على ظاهره بحث عنه حتى يطلع على ما يزول به الإشكال،

ونسخة دار العلمية، لبنان، بيروت، بتحقيق: زكريا عميرات، 1416هـ - 1996م (ط1).

19- الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، 545/1.

20- السخاوي، فتح المغي، 84/3.

بخلاف العامي. ويضاف إليه من المرجحات ما عاد إلى العلم بالنحو واللغة والتي ترجع من علم بهما على من سواه.

3. الترجيح بكثرة الطرق على قلتها للروايات ذات المخرج الواحد. والترجيح بتعدد المخارج على قلتها للمتن الواحد. وفي ذات السياق علو الإسناد ونزوله.

4. الترجيح بطرق التحمل والأداء: وله في ذلك آراء متعددة يقدم فيها طرقاً على أخرى. وغيرها من قواعد الترجيح التي تظهر علمه وتكشف عن معرفته بعلم الحديث المختلفة.

ومن مادته العلمية: النقد للرواة والمرويات فتجده يتكلم عن الأحاديث ويبين عللها ويحكم عليها أحياناً. حتى أصبح من الموارد التي اعتمدها كتب التخریج المختلفة ومن ذلك: اعتماد الزيلعي عليه في نصب الراية فقد أكثر من النقل عنه⁽²¹⁾. وكذا ابن حجر في التلخيص⁽²²⁾.

ومنها: بيان أقوال العلماء في المسائل التي سيق لأجلها الحديث، ثم بيان رأيه حتى أننا نجد شراح الحديث اعتمدوا قوله وصدروه مسائلهم في شروحهم كما فعل ابن حجر⁽²³⁾ والقاري⁽²⁴⁾ والعظيم أبادي في عون المعبود⁽²⁵⁾. وانظر كذلك: تحفة الأحوزي

21- الزيلعي، نصب الراية، انظر: الجزء الأول: 76، 77، 78، 88، 115، 124، 204، 222، 223، 265، 294. الجزء الثاني: 2، 23، 28، 65، 66، 72، 77، 85، 114، 2، 184، 185، 240، 341، 342. الجزء الثالث: 18، 47، 109، 178، 179، 297، 322، 339، 389، 395، 425، 431. الجزء الرابع: 264، 396، 436.

22- ابن حجر، التلخيص الحبير، انظر: الجزء الأول: 14، 48، 102، 107، 122، 125، 131، 134، 254. ج2، 281، ج3، 155، ج4، 52.

23- انظر ذلك: ابن حجر، فتح الباري، وخاصة الأبواب التي تحتل النسخ، ومن ذلك: باب زيارة القبور أي مشروعتها 148/3. و باب نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة 167/9. و باب لحوم الخيل 649/9. و باب الفرق 361/10. وغيرها.

24- الملا على القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، انظر: ج4، 209، 412. ج6، 327، ج10، 86، وغيرها.

25- العظيم أبادي، عون المعبود، انظر: الجزء الأول: 97، 211، 212، 215، 264. الجزء الثاني: 45، 307، 354. الجزء الثالث: 50، 51، 52، 130، 242. الجزء الثامن: 7. الجزء العاشر: 188، 221.

في أكثر من خمسين موضعاً⁽²⁶⁾. ونيل الأوطار في أكثر من ثلاثين موضعاً⁽²⁷⁾.

قلت: وبهذا ندرك أهمية كتاب الاعتبار على الرغم من تخصيصه للناسخ والمنسوخ من الآثار؛ فكيف لو اشتمل على كل أحاديث الأحكام؟

الكتاب الثاني: تخريج أحاديث المذهب لأبي إسحاق الشيرازي، قال الديلمي: «وكان يغلب عليه معرفة أحاديث الأحكام، وأملى طرق الأحاديث التي في كتاب المذهب للشيخ أبي إسحاق وأسندها ولم يتمه»⁽²⁸⁾. وأيد في ذلك ابن النجار وغيره. قلت: ولم أقف عليه في المطبوع؛ وقل من ينقل عنه فلم أقف إلا على موضعين عند الحافظ ابن حجر، هما:

- في حديث أن النبي ﷺ رأى رجلاً غطى لحيته وهو في الصلاة فقال: «اكشف لحيتك فإنها من الوجه». قال ابن حجر: «ذكره الحازمي في تخريج أحاديث المذهب فقال هذا الحديث ضعيف»⁽²⁹⁾.
- وفي حديث أنه ﷺ قال: «فليستج بثلاثة أحجار يقبل بواحد ويدبر بواحد ويحلق بالثالث» قال ابن حجر: «وقد بيض له الحازمي والمنذري في تخريج أحاديث المذهب»⁽³⁰⁾.

قلت: ومما يذكر هنا أن نقل كتب التخريج أحكام الحازمي على الأحاديث إنما جاء من كتابه (الاعتبار) وهذا واضح في مراجعة ما سبق ذكره من نقول الزيلعي وابن حجر عنه.

الكتاب الثالث: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في الأنساب، وهو مطبوع⁽³¹⁾، قال

26- المباركفوري، تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي، انظر في الجزء الأول فقط: 216، 229، 231، 233، 234، 309، 403، 404، 410، 492، 498، 499، 509، 510.

27- الشوكاني، نيل الأوطار، انظر في الجزء الأول فقط: 45، 78، 247، 252، 276، 420.

28- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 167/21-168. الصفدي، الوافي في الوفيات، 1/620. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 4/8.

29- ابن حجر، تلخيص الحبير، 1/56.

30- المصدر السابق 1/111.

31- قلت: وهو مطبوع مرتين: الأولى بعنوان: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، حققه: محمد زينهم، وعائشة التهامي، ومديحة الشرقاوي، ونشر في القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998م. والثانية: عام =

السيوطي: « صنف في الأنساب الحازمي كتاب العجالة وهو صغير الحجم » (32).

الكتاب الرابع: سلسلة الذهب فيما روى أحمد بن حنبل عن الشافعي، لم أقف عليه في المطبوع، قال ابن حجر: « صنف الحازمي جزءاً فيما رواه أحمد عن الشافعي وسماه سلسلة الذهب » (33).

الكتاب الخامس: الفیصل في مشتبه النسبة، وهو مطبوع (34).

الكتاب السادس: معرفة ما يجب للشيخ على الشباب (35)، ولم أقف عليه في المطبوع.

الكتاب السابع: المؤلف والمختلف في أسماء البلدان، قال الزركشي: « معرفة الأماكن واختلافها وضبط أسمائها، وقد تصدى الحازمي لإفراد ذلك بمصنف حافل » (36). قلت: الناظر في معجم البلدان لياقوت الحموي يجده حفل بالنقل عن الحازمي في ضبط الأماكن والتعريف بها، فقد أكثر عنه ما يزيد عن مائة وستين موضعاً. الأمر الذي يوحي أنه ضمن كتاب الحازمي في المعجم؛ لاسيما أنني لم أقف عليه مطبوعاً. وقد أفاد شراح الحديث من مادة هذا الكتاب فأكثروا النقل عنه.

الكتاب الثامن: الضعفاء والمجهولون ذكره الدكتور فاروق حمادة في مقدمة تحقيق الضعفاء لأبي نعيم قال: « الضعفاء والمجهولون لأبي بكر الحازمي محمد بن موسى المتوفى 584 هـ ». قلت: ولم يذكر د. فاروق مصدره في هذه المعلومة؛ و لم أقف عليه عند من ترجم للحازمي، أو اهتم بذكر مؤلفاته لا سيما الكتب التي اختصت بذكر المؤلفات وأصحابها. لكن الإفادة عنه إنما حصلت من كلام الحازمي نفسه؛ حين قال في شروط الأئمة بعد أن مثل للطبقة الخامسة من تلاميذ الزهري وهي طبقة الضعفاء والمجاهيل؛ قال: « وهم خلق كثير اقتصرت منهم على هؤلاء، وقد أفردت لهم كتاباً

1384هـ في مجمع اللغة العربية بمصر، بتحقيق: عبد الله كنون. ثم أعيد عام 1393هـ.

32- السيوطي، تدريب الراوي، 385/2.

33- ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، 144/1.

34- مطبوع: بتحقيق سعود بن عبد الله الريحاني. ط (1)، الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، ناشرون، 2007. سلسلة الرشد للرسائل الجامعية، 192.

35- ذكره الحاجي خليفة في كشف الظنون انظر: 1739/2.

36- الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، 84/1.

استوفيت فيه ذكرهم» (37).

الكتاب التاسع: المختلطين، ذكره السيوطي قال: «صنف مغلطاي كتاباً في المختلطين، وأشار الحافظ أبو الفضل العراقي وابن الصلاح إلى أنه لم يؤلف فيهم أحد، وليس كذلك فقد رأيت الحافظ أبا بكر الحازمي ذكر في كتابه التحفة أنه ألف فيهم كتاباً» (38). وقال أيضاً في النوع الثاني والستين -من خلط من الثقات-: «قال العراقي وبسبب ذلك أفردته بالتصنيف من المتأخرين الحافظ صلاح الدين العلائي. قلت قد ألف فيه الحازمي تأليفاً لطيفاً رأيته» (39).

الكتاب العاشر: تهذيب الإكمال وأوهام الأمير: وقفت عليه في كلام الحازمي نفسه في كتاب شروط الأئمة؛ فقد قال بعد كشفه خطأ وقع لابن عبد البر وابن ماکولا في ضبط اسم راو قال: «وقد أشبعت الكلام في هذا الاسم في (تهذيب الإكمال وأوهام الأمير)» (40). ومما يدل على تبخر في كتاب ابن ماکولا قول ابن النجار: «وسمعت بعض الأئمة يذكر أن الحازمي كان يحفظ كتاب (الإكمال) في المؤتلف والمختلف ومشبه النسبة، كان يكرر عليه، ووجدت بخط الإمام أبي الخير القزويني وهو يسأل الحازمي: ماذا يقول سيدنا الإمام الحافظ في كذا وكذا؟ وقد أجاب أبو بكر الحازمي بأحسن جواب» (41). قلت: لأجل ذلك قال الكوثري: «كان آية في الحفظ والذكاء. ينظر في كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز في علومهم ويبيدي لهم بحزمه وأوهاماً لا تدفع. فهذا الأمير ابن ماکولا وهو من أقر له معاصروه ومن بعده بالإمامة والتقدم في علم الرجال ومعرفة المؤتلف والمختلف، وكتابه (مستمر الأوهام) في الرد على الدارقطني وعبد الغني الأزدي والخطيب البغدادي في ذلك يشهد بمبلغ سعة علمه، وكل من أتى بعده عالية على كتابه الإكمال وبقيّة كتبه؛ ومع ذلك كله فقد أجاد الحازمي في

37- انظر: الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص 60. فاروق حمادة، مقدمة تحقيق كتاب الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني ص 30.

38- السيوطي، إتمام الدراية لقراء النقاية، ص 65.

39- السيوطي، تدريب الراوي، 372/2.

40- الحازمي، شروط الأئمة، 40. قلت: والغريب أن كل من ترجم للحازمي، أو من تخصص بذكر المؤلفين والمؤلفات ككشف الظنون والرسالة المستطرفة لم يذكروا جميعاً هذا الكتاب رغم أهميته كما يتضح في قول الكوثري القادم.

41- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 167/21-168.

تبيين أوهامه. وفعل ذلك مع الحاكم والإصابة حليفة له في انتقاداته، وهذا مما يستدل به على إتقانه وبراعته» (42).

الكتاب الحادي والثاني عشر: تحفة السفينة و ما اتفق في إسناده أربعة من الصحابة أو التابعين بعضهم عن بعض. ذكرها الصفدي ولم أقف على من ذكرهما سواه (43). غير ما كان من السيوطي في قوله السابق حول المختلطين: « ذكر في كتابه التحفة أنه ألف فيهم كتابا » (44). فقد أثبت له التحفة هنا. وليس في المطبوع لهما ذكر.

الكتاب الثالث عشر: شروط الأئمة (45): جاء هذا الكتاب في شروط الأئمة الخمسة - البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة - رداً منه على سؤال وجه إليه بخصوص شروطهم في اختيار الأحاديث؛ لتأتي بين يدي هذه الورقات القلائل مادة علمية غزيرة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- الاستدراك على من اعتبر أن شرط الشيخين -البخاري ومسلم- ألا يخرجوا إلا حديثاً سمعاه من شيخين عدلين، وكل واحد منهما رواه أيضاً عن عدلين كذلك إلى أن يتصل الحديث على هذا القانون برسول الله ﷺ.
- ردّ على من قال إنهما لم يخرجوا حديثاً لم يعرف إلا من جهة واحدة أو لم يروه إلا راو واحد وإن كان ثقة. فأورد كلام الحاكم في هذا السياق مفصلاً، مبطلاً هذا الزعم؛ مستشهداً بجملة من الأحاديث المخرجة عند الشيخين الناقضة له.
- ثم ليعطف ذلك بالحديث عن الأوصاف التي لا بد من توافرها في المخبر حتى يقبل خبره وهي: الإسلام، والعقل، والصدق، ونفي التدليس، والعدالة، مفصلاً ما

42- الكوثري، مقدمة تحقيق شروط الأئمة، ص 9.

43- الصفدي، الوافي في الوفيات، 1/620.

44- السيوطي، إتمام الدراية لقراء النقاية، ص 65.

45- حقق الكتاب وطبع مرتين؛ الأولى: وهي نسخة حسام الدين المقدسي المطبوعة في القاهرة سنة 1357هـ وصححها الشيخ محمد زاهد الكوثري. وقد طبعت مع شروط الأئمة الستة لابن طاهر. وقد أعادت دار الكتب العلمية طباعتها في عام 1984م -1405هـ (ط1) وذكروا أنهم اعتمدوا نسخة المقدسي. الثانية: حققها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ضمن (ثلاث رسائل في مصطلح الحديث) رسالة أبي داود، شروط الأئمة الستة، ثم شروط الأئمة الخمسة، والتي طبعها مكتب المطبوعات الإسلامية (ط2) 1426هـ-2005م.

يوضح كل واحد منها.

- ثم ليأتي الحديث مفصلاً في مذهب الأئمة الخمسة في كيفية استنباط مخارج الحديث، الأمر الذي اقتضى منه الحديث في طبقات الرواة أولاً، ثم بيان شروطهم على ضوء الطبقات تبعاً. وهذا ما سيأتي الحديث عنه على وجه التفصيل في المبحث القادم؛ فهو غاية مقصد البحث ومنتهى الجهد المبذول في بيانه.
- ويختتم الحازمي كتابه أخيراً ببيان أنهما ما قصدا استيعاب الصحيح، راداً بذلك ما انتقده أبو زرعة، مسجلاً المعاتبه بين ابن وراة والإمام مسلم⁽⁴⁶⁾.

ثالثاً: خلاصة القول في منزلته العلمية

بعد هذه الجولة المطولة بين يدي هذا الإمام العظيم، ترجمةً وتأليفاً نقف عند جملة من الحقائق التي تكشف لنا عن الشخصية العلمية له، فعلى الرغم من قصر عمره وعدم تعميره إلا أنه أثبت إمامته وتقدمه على كثير من معاصريه وأهل فنه، وهذه الحقائق نجملها بالآتي:

1. الحازمي من أهل الرواية؛ فهو يورد أحاديثه بسند يتصل به إلى النبي ﷺ وهذا يعطيه تقدماً في استيعاب الروايات المختلفة مما يمكنه من الوقوف على اختلاف الرواة والروايات، وهذا ما يشهده كتاب (الاعتبار في النسخ والمنسوخ)، وكذا تخريجه أحاديث المذهب والتي أملاها من حفظه.

2. برز الحازمي في أكثر من فن من فنون الحديث؛ فهو القائل: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع ... وكل نوع منها علم مستقل لو أنفذ الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته. ولكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع، لأنها أصول الحديث، ومتى جهل الطالب الأصول، تعذر عليه طريق الوصول»⁽⁴⁷⁾. قلت: وهذا يدل على سعة أفق لدى الحازمي فمن خلال ما تقدم من مؤلفات نجده أفرد لأنواع مختلفة تأليف مهمة منها: النسخ، النسب، ضبط الأماكن، الضعفاء، المجهولين، المختلطين، الأدب، ثم شروط الأئمة. وبين يدي حديثه عن هذه الأنواع نجده يجود بالكثير من الحقائق والقواعد الاصطلاحية، والتي تحتاج إلى دراسات مستقلة.

46- انظر ذلك: الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص 31-71.

47- الحازمي، العجالة، ص 2. بتصرف.

3. للحازمي شخصية نقدية بارزة؛ ويظهر ذلك من خلال: تعليله لكثير من الأحاديث التي يوردها في كتبه وعلى الأخص في الاعتبار، وكذا تخريجه لأحاديث المذهب. وتظهر شخصيته النقدية أيضاً في كشفه أوهام ابن مأكولا وهو من هو في علم المؤلف والمختلف، وكذا في رده على الحاكم وغيره مما اقتضى تأليف كتاب الشروط.

4. الحازمي من أهل الاصطلاح؛ تعدُّ المرحلة التي وجد فيها الحازمي مرحلة برزخية في علم المصطلح ما بين الخطيب البغدادي وابن الصلاح؛ فالأول ألف في كل فن والثاني رتب هذه العلوم، حتى أصبح الناس عيالاً عليهما، حتى اشتهرت مؤلفاتهم على اعتبارها مراحل فاصلة في علم المصطلح؛ غير أن للحازمي جهداً طيباً في هذا العلم نلسمه من خلال: تعريفه بالنسخ وتفصيله كما واضح في مقدمة (الاعتبار)، ثم كشفه عن قواعد الترجيح بين الأحاديث والتي نجد بين ثنيها كثيراً من القضايا الاصطلاحية: نحو الضبط، الملازمة، طرق التحمل والأداء وغيرها. ثم الحديث عن العديد من شروط قبول الحديث نحو: الإسلام والعقل والبلوغ العدالة والتي قال فيها: «العدالة هي اتباع أوامر الله تعالى، والانتفاء عن ارتكاب ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطه، وتحري الحق، والتوقي في اللفظ مما يثلم الدين والمروءة، وليس يكفيه في ذلك اجتناب الكبائر حتى يجتنب الإصرار على الصغائر، فمتى وجدت هذه الصفات كان المتحلي بها عدلاً مقبول الشهادة» (48). ثم تجده يتحدث عن أنواع الحديث على اعتبار أعداد الرواة فهو يقول: «ثم الحديث الواحد لا يخلو إما أن يكون من قبيل التواتر أو من قبيل الآحاد، وإثبات التواتر في الأحاديث عسر جداً سيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده» (49) وغيرها. يتأكد لنا أن حلقات علم المصطلح لم تجد فتوراً بين الخطيب وابن الصلاح، بل إن فيها من الأئمة من برزوا وأجادوا يحتاج العلم إنصافهم وبيان أياديهم البيضاء في ذلك.

5. الحازمي أصبح مورداً مهماً لكثير ممن جاء بعده. وقد كشفنا عن ذلك فيما سبق. قلت: وبهذا يصدق في الحازمي قول الكوثري: «ولو عاش الحازمي لملاً الدنيا

48- الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص 55.

49- المصدر السابق ص 50.

علماً» (50). فقد واصل الليل بالنهار فبارك الله بعلمه. وأمام هذه المعرفة الضافية نستطيع الولوج إلى عمله في طبقات الرواة عن شيوخهم ببيان منزلتها في البناء الطبقي، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في المبحث القادم.

المبحث الثاني: طبقات الحازمي من خلال كتابه شروط الأئمة

نتناول في هذا المبحث طبقات الإمام الحازمي، والتي تعد جوهره العمل في هذا البحث وغاية مقصده، ولعلها تعد أيضاً درة علم الحازمي في عمله والتي سطرها في كتابه شروط الأئمة، فقد دار حديث طويل حولها وتعرض لها العلماء بالبحث والدراسة والتطبيق على شروط المحدثين في انتقائهم أحاديث كتبهم، فيما أصبح يعرف بمناهج المحدثين.

غير أننا في هذا البحث نتناول هذه الطبقات من زوايا مختلفة لتلك التي تناولها من تعرض لها بالدراسة؛ وهي دورها في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم، وذلك للكشف عن البناء الطبقي الأمثل. من هنا جاء هذا المبحث يعرض للمسائل الآتية:

أولاً: التعريف بالطبقة لغةً واصطلاحاً.

ثانياً: موجز لبيان جهود المحدثين في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم.

ثالثاً: طبقات الحازمي دراسة نقدية.

وإليك التفصيل:

أولاً: تعريف الطبقة

لغة: يدور المعنى اللغوي للطبقة حول مماثلة الشيء للشيء، ويظهر ذلك جلياً فيما أصَّله ابن فارس وهو يتحدث عن الجذر المكون للطبقة فقال: «الطاء والباء والقاف أصل صحيح واحد وهو يدل على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه» (51). فهو يدل على المماثلة وهي ما نحتاجه في مقام التعريف بالطبقة؛ فما كانت الطبقات وما ألفت بينها إلا بعد مماثلة ما. وهذا ما نتبينه في قول ابن سيده: «الطَّبَق الجماعة من الناس

50- الكوثري، مقدمة تحقيق شروط الأئمة الخمسة 9.

51- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 631. انظر تفصيل ذلك: الزبيدي، تاج العروس، 1/6436. ابن منظور، لسان العرب، 209/10. الفيروز آبادي، القاموس المحيط 1165.

يَعْدِلُون جماعةً مثلهم» (52). وكشف الجوهري عنها بقوله: «وَطَبَقَاتُ النَّاسِ مراتبهم» (53). وقال ابن الأعرابي: «الطَّبَقُ الأُمَّةُ بعد الأُمَّة» (54). من هنا علق ابن عرفة على قولهم: «مَضَى طَبَقٌ وجاءَ طَبَقٌ» بقوله: «أي مَضَى عَالَمٌ وجاءَ عَالَمٌ» (55). وممن عرفها لغة ابن الصلاح فقال: «والطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين» (56).

اصطلاحاً: لعل العراقي أول من عرفها اصطلاحاً (57) بقوله: «التشابه في الأسنان والإسناد، وربما اكتفوا بالتشابه في الإسناد» (58). وزاد ابن الحنبلي على هذا التعريف لقاء الشيخ فقال: «والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ» (59).

قلت: وهذه التعاريف ينقصها من الحدود ما تستوعب جميع أنواع الطبقات؛ فنجد أنها لم تستوعب على سبيل المثال الطبقات المكانية والتي ضبط أصحابها حسب أماكنهم؛ كطبقات الشاميين، وطبقات المحدثين بأصبهان، وطبقات علماء أفريقية. ولم تستوعب الطبقات التي رتب أصحابها على اعتبار المذهب كطبقات الحنفية والشافعية وغيرها. وفي موضوعنا هذا لا نجد أنها استوعبت ترتيب الرواة حسب منزلتهم من شيوخهم، وتنوعهم وتعدد طبقاتهم، كما هو الحال في طبقات النسائي والتي رصدت طبقات أصحاب نافع والأعمش كما سيأتي التنبيه عليه، مما يجعل التعريف غير جامع لمفردات الطبقة (60).

ولعل تعريف محمد محي الدين عبد الحميد في حاشيته على توضيح الأفكار ما يمكن اعتباره جامعاً مانعاً حيث قال: «الطبقة عبارة عن جماعة من الناس تشترك في

52- ابن منظور، لسان العرب، 209/10.

53- الجوهري، الصحاح، 1512/4.

54- ابن منظور، لسان العرب، 209/10.

55- الزبيدي، تاج العروس، 6438/1.

56- ابن الصلاح، المقدمة، 399.

57- مراد بايزيد العياشي إبراهيمي، طبقات الرواة عن نافع وعلل حديثه، رسالة ماجستير، 11.

58- العراقي، فتح المغيث، 464. ووافقه السيوطي في التدريب 496، وتبعه كثير ممن جاء بعده.

59- ابن الحنبلي، قفو الأثر، 115.

60- انظر تعريف الطبقة لدى المحدثين كتاب: أسعد تيم، علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، 127.

أمر واحد» (61). ويوضحه أسعد تيم ببيان أن مجال علم الطبقات هو: «البحث عن العلاقات المختلفة التي تربط أهل العلم بعضهم ببعض، أو تميز بعضهم عن بعض» (62).

وبهذا تتمكن من وضع تعريف دقيق للطبقة فهي: «مجموعة من الناس تشترك في أمر ما تربط به فيما بينها، و تتميز بعضها عن بعض».

وأما البناء؛ ففي اللغة هو «بناء الشيء بضمّ بعضه إلى بعض»، كما نبه عليه ابن فارس (63). من هنا فإن البناء الطبقي الذي نريده في هذا البحث إنما هو في معنى خاص من معاني الطبقة، وهو بناء مراتب الأقران في الحفظ والإتقان في شيخ من شيوخهم.

ثانياً: موجز لبيان جهود المحدثين في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم

إن من الطبيعي في كل علم من العلوم وفن من الفنون أن يتفاوت أهله وأصحابه، فالناس تختلف عقولهم وتباين أفهامهم ومداركهم لتفاوتهم في الصفات الذاتية والعرضية كما تتفاوت المعادن في ذواتها وأعراضها القائمة بها. ينبهنا الإمام الشافعي إلى ذلك وهو يتحدث عن اختلاف طبقات الناس في فهم القرآن إذ يقول: «والناس في العلم طبقات موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به» (64). وهو أمر عام في كل العلوم. من هنا نفهم أهمية الجهد الذي بذله المحدثون في الكشف عن طبقات الرواة ومنازلهم. لا سيما فيما يتعلق بمراتبهم في الشيخ الواحد؛ فكان من الضروري الوقوف على جهود المحدثين في هذا الباب، والتي يمكن أن نضعها في اتجاهين:

الاتجاه الأول: الاتجاه غير المباشر؛ وهو الذي يكشف لنا عن هذه الطبقات لا من خلال الحديث المباشر عنها، بل بين يدي تناوله مسائل متعددة على علاقة بها، فتجدهم يتحدثون عنها بين يدي تراجم الرواة؛ فيذكر في تراجم الشيوخ أحسن تلاميذه. ونجدها أيضاً في السؤالات والتي تأتي للمفاضلة بين رواة الشيخ الواحد. وكذا نجدها في تعليل الأحاديث، والتي من نتائجها بيان أصح الأسانيد وأوهى عن الشيخ مما يبين لنا أعلى

61- محمد محي الدين عبد الحميد، حاشيته على توضيح الأفكار، 503/2.

62- أسعد تيم، علم طبقات المحدثين، 8.

63- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 154.

64- الشافعي، الرسالة، 19.

درجات الرواة وأدناها في الشيوخ.

الاتجاه الثاني: الاتجاه المباشر؛ الذي توجه الحديث فيه مباشرة لبيانها، فقد كان لنقاد المحدثين جهد مميز في الكشف عن طبقات رواة الشيوخ، وذلك ما نجده فيما نقل عن ابن المديني في طبقات نافع والتي قسمها إلى تسع طبقات⁽⁶⁵⁾. وكذا ما أورده النسائي في كتابه الطبقات من طبقات نافع والتي جعلها في عشر طبقات، بينما نجده في طبقات الأعمش عدها سبع طبقات⁽⁶⁶⁾. وممن جاء بعد الحازمي ابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ) فقد أورد طبقات أصحاب ثابت البناني فجعلها في ثلاث طبقات: الثقات والشيوخ و(الضعفاء والمتركون)⁽⁶⁷⁾.

قلت: وهذا الأمر يحتاج في كشفه والوقوف عليه إلى بحث مستقل نسأل الله أن يوفقنا لذلك. والخلاصة في ذلك أن عمل الحازمي لم يكن فريداً لم يسبق إليه، أو أمر ابتدعه على المحدثين، إنما هو أمر جاء في حديث المحدثين بأشكاله المختلفة السابقة، غير أن له سبق الجمع والتفصيل لها. فهل كانت هذه الطبقات معبرة عن واقع الرواة عن شيوخهم؟ هذا ما سيجيب عليه القادم من البحث.

ثالثاً: طبقات الحازمي دراسة نقدية

قال رحمه الله وهو يبين مذهب أئمة الحديث في كيفية استنباط مخارج الحديث: «وهذا باب فيه غموض وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن نعلم أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت فمن كان في (الطبقة الأولى) فهو الغاية في الصحة. والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفاظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلزمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى. والطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول. والطبقة الرابعة قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم

65- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 615/2-618.

66- النسائي، الطبقات، ص 273-276.

67- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 690/2-693. بتصرف.

يصاحبوا الزهري كثيراً. والطبقة الخامسة نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد» (68).

إن الناظر والمتفحص لهذا القول من الحازمي والذي ذكره في معرض كشفه عن شروط الأئمة الخمسة في إخراجهم الأحاديث، واعتمادهم الرواة، لا بد أن يقف عن الحقائق الآتية:

أولاً: الحازمي يعد من المبتكرين في البناء الطبقي للرواة عن شيوخهم؛ لا يظهر ذلك من خلال توزيع الرواة على الطبقات، فهو مسبوق بصنيع ابن المديني في طبقات نافع، وبصنيع النسائي في طبقات نافع والأعمش، فما وجه الابتكار فيما فعل؟ إن وجه الابتكار هو في بيانه آلية التوزيع على الطبقات؛ ويظهر ذلك جلياً في الموصفات التي ذكرها لكل طبقة من الطبقات الأمر الذي لم يذكره من سلف؛ فوقع الاختلاف بعدهم في تفسير مرادهم، أما الحازمي فقد أفصح في كل طبقة عما يميزها عن غيرها، لأجل ذلك اعتبر عمله من المدارات التي دار العلم حولها تأييداً تارة، واعتراضاً أخرى، وتطبيقاً تارة أخرى، كيف لا وهو يتحدث عن شروط الأئمة ومناهج المحدثين.

وهذه الموصفات هي:

- موصفات الطبقة الأولى: الحفظ والإتقان وطول الملازمة حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلزمه في الحضر مما أهله لممارسة الحديث.
- موصفات الطبقة الثانية: كالأولى لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه. وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى.
- موصفات الطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول.
- موصفات الطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً.
- موصفات الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين.

ثانياً: نجد أن الحازمي خالف ابن المديني والنسائي في عدد الطبقات ففي حين جعل ابن المديني طبقات الرواة عن نافع تسعاً، نجد أن النسائي جعلها عن نافع عشرًا وعن الأعمش سبعاً، بينما اقتصر الحازمي على خمسٍ مما يشعر أنها لم تستوعب جميع

68- الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، 57-58. بتصرف.

الرواة عن نافع.

ثالثاً: ومما يجب الوقوف عليه في هذه الطبقات جعله الضعفاء والمجاهيل في طبقة واحدة! والأصل التفرقة بينهما، وهذا ظاهر في تناول المحدثين لهما، ويظهر ذلك من خلال:

- تقوية الأحاديث: تكاد تتفق كلمة المحدثين على تقوية الحديث الضعيف وارتقائه إلى المقبول وممن ذهب إلى ذلك: ابن الصلاح (69). وقد وافقه على ذلك كثير ممن جاء كالنووي (70) وابن كثير (71) والزركشي (72) والعراقي (73) والبلقيني (74). وابن حجر (75) وكثير ممن جاء بعدهم. قال العلائي: «الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ راويه وكثرة غلطه، لا من جهة اتهامه بالكذب إذا روى مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة فإنه يرتقي بمجموعهما إلى درجة الحسن لأنه يزول عنه حينئذ ما يخاف من سوء حفظ الرواة ويعتضد كل منهما بالآخر» (76). وشذ ابن حزم كعادته فقال: «ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً». وقد بين الزركشي بعد إirاده هذا القول شذوذ ابن حزم فيه (77). قلت: الأمر الذي لم يقله أحد في حق المجهول، فكيف نسائي بين الضعيف والمجهول.

- العمل بالضعيف في غير العقائد والأحكام دون المجهول، قال ابن الصلاح: «يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما. وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال

69- ابن الصلاح، المقدمة، 13-32.

70- السيوطي، تدريب الراوي، 97-99.

71- ابن كثير، اختصار علوم الحديث، 35-36.

72- الزركشي، النكت، 1/66-126.

73- العراقي، التقييد والإيضاح، 47-48.

74- البلقيني، محاسن الاصطلاح، 175-176.

75- ابن حجر، نزهة النظر، 37-38.

76- العلائي، جامع التحصيل، 41.

77- الزركشي، النكت، 2/415.

وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد؛ وممن رويناه عنه التصنيف على التساهل في نحو ذلك: (عبد الرحمن بن مهدي) و (أحمد بن حنبل) رضي الله عنهما⁽⁷⁸⁾. وذكر النووي الإجماع على ذلك بين المحدثين فقال: «أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم ولا شيء من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال»⁽⁷⁹⁾.

بينما قال الخطيب في المجهول: «خبر المجهول لا يتعلق به الأحكام وإثبات ذكره وإسقاطه سواء إذ ليس بمعروف»⁽⁸⁰⁾. قلت: وبهذا يتضح الفرق بينهما فالأولى عدم وضعهما في طبقة واحدة.

رابعاً: الناظر في هذه الطبقات ومواصفاتها يطرح السؤال الآتي: هل استوعبت هذه الطبقات بمواصفاتها جميع الرواة عن الشيخ الواحد، وهل كانت شاملة لكل خصائص الرواة؟ أم أن بالإمكان الاستدراك عليها؟

وهذا التساؤل يقودنا للدراسة تلاميذ الشيوخ دراسة متأنية بالكشف عن منزلتهم فيهم، ثم عرض ذلك على مواصفات الطبقات لدى الحازمي لننظر هل استوعبت هذه الطبقات بمواصفاتها كل هؤلاء التلاميذ؟ أم أن الأمر فيها يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتدقيق في المواصفات. وقبل البدء بذلك لا بد لنا من التذكير بالسياق الذي وردت طبقات الحازمي فيه؛ فهي لم تأتِ استقلالاً في الكشف عن منازل الرواة في شيوخهم إنما جاء خدمة لغرض آخر هو الكشف عن شروط الأئمة. من هنا جاءت بعض الأبحاث تدرس هذا الجانب في عمل الحازمي ومدى انطباق هذه الطبقات ورواياتها على واقع الكتب الخمسة، وعلى الأخص الصحيحين⁽⁸¹⁾. لكننا في هذا البحث نتكلم عن جانب آخر في عمل الإمام الحازمي يخرج من إطار عن شروط الأئمة إلى سياق؛ هو

78- ابن الصلاح، المقدمة، 103.

79- ابن الملحق، المقنع، 1/104. الزركشي، النكت، 2/308-324. وقد فصل ذلك جامعاً أقوال العلماء بما يفي عن غيره.

80- الخطيب، الكفاية في علم الرواية، 378.

81- من أمثلة ذلك انظر بحث: (قياس شرط البخاري في الطبقات) للدكتور أمين القضاة والدكتور شرف القضاة والمنشور في مجلة دراسات والتي تصدر عن عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. المجلد 21 (أ) العدد 5 للعام 1994م.

سياق الحديث عن البناء الطبقي للرواة في شيوخهم.

وقد قادنا البحث لدراسة تلاميذ ثلاثة من الشيوخ المكثرين وهم: نافع مولى ابن عمر، الإمام الزهري، الأعمش سليمان بن مهران الأعمش. فتوجهت الدراسة للكشف عن تلاميذهم على اعتبارين مهمين هما: الضبط والإتقان وعدمهما أولاً، ثم الكثرة والقلة ثانياً. وبعد البحث والتدقيق نقف أمام الحقائق الآتية:

أولاً: تلاميذ نافع مولى ابن عمر⁽⁸²⁾

بعد البحث والتحري في تلاميذ نافع مولى ابن عمر وقفنا على الآتي:

1. هنالك مجموعة من الرواة انسجم واقعها في الرواية على اعتبار الضبط والقلة والكثرة عن نافع مع مواصفات طبقات الحازمي، وهي أكثر من أن تحصى، لاسيما من كان في الطبقة الأولى وهذا ما يوضحه على سبيل المثال لا الحصر قول ابن المديني لما سئل عن أثبت أصحاب نافع فقال: «أيوب وفضله ومالك وإتقانه وعبيد الله وحفظه»⁽⁸³⁾. قلت: فهؤلاء من الطبقة الأولى على ما وصفه الحازمي.

2. أوقفنا البحث على جملة من الرواة تبين لنا بعد دراسة حالهم عن نافع على اعتبار الضبط والقلة والكثرة والوقوف على توصيف حالهم فيه أن لا مكان لهم في طبقات الحازمي، فالمواصفات التي وجدت فيهم لا يوجد لها في طبقات الحازمي ذكر. فأين نضعهم في البناء الطبقي للرواة عن نافع على ضوء عمل الحازمي. ومنهم تمثيلاً لا حصرًا:

- محمد بن سيرين: متفق على إمامته، ومن ذلك قال ابن سعد: «كان ثقة مأمونا عاليا رفيعا فقيها إماما كثير العلم ورعا». وقال ابن حبان: «كان محمد بن سيرين من

82- جعلت الميدان الذي كشفت فيه عن عدد الروايات: الكتب التسعة مضافاً إليها: مسند الطيالسي، مصنف عبد الرزاق، مصنف ابن أبي شيبة، مسند الحميدي، مسند عبد بن حميد، سنن سعيد بن منصور، سنن الدارقطني، صحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، ومسند أبي يعلي، معاجم الطبراني. فهي بجملتها تعطي صورة واضحة عن حال رواية الراوي عن شيخه قلة وكثرة. فإن لم نجد له فيها وكان حال الراوي يقتضي الكشف عن روايته عنه وسعنا نطاق البحث كما هو الحال في حديث حميد والأعمش والزهري عنه.

83- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1/348 وله: التقريب 205.

أورع أهل البصرة وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً⁽⁸⁴⁾. تحليل طبقاته: لم أقف له إلا على حديث واحد وهو من هو ففي أي طبقة نضعه من طبقات الحازمي السالفة؟⁽⁸⁵⁾.

- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: ثبت إمام مقل من الرواية عن نافع. تحليل طبقاته: لم أقف له إلا على عشرة أحاديث عنه، ففي أي طبقة عن نافع نضعه على ضوء ما فعله الحازمي⁽⁸⁶⁾.

- عبد الله بن المبارك: ليس له في التسعة عنه مباشرة سوى حديث واحد وهو من هو، فأين نضعه أيضاً؟

- الأعمش: قال شعبة: «ما شفاني أحد من الحديث ما شفاني الأعمش»⁽⁸⁷⁾. «وكان إذا سمع ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف»⁽⁸⁸⁾. وقال هشيم: «ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله من الأعمش، ولا أجود حديثاً ولا أفهم ولا أسرع إجابة لما يسأل عنه»⁽⁸⁹⁾. وقال ابن عيينة: «سبق الأعمش أصحابه بأربع خصال. ذكر منها: أحفظهم للحديث»⁽⁹⁰⁾. ولما عد ابن المديني مَنْ حَفِظَ العلم على أمة محمد ﷺ قال: «ولأهل الكوفة: أبو إسحق السبيعي وسليمان بن مهران الأعمش»⁽⁹¹⁾. وقال العجلي: «كان الأعمش ثقة ثبتاً في الحديث»⁽⁹²⁾. تحليل طبقاته: لا شك أنه في أعلى طبقات الرواة، غير أنه مقل في الرواية عن نافع، فلم أقف

84- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 191/9.

85- أخرجه: ابن ماجه، السنن، حديث رقم 1757، 558/1 كتاب الصيام، باب: من مات وعليه صيام رمضان قد فرط فيه؛ قال رسول الله ﷺ: «من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين».

86- انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير، 220/1، ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 71/8، الباجي، التعديل والتجريح، 639/2، ابن حجر، تهذيب التهذيب، 395/9.

87- الخطيب، تاريخ بغداد، 10/9.

88- المصدر السابق 11/9.

89- المصدر السابق 7/9.

90- ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، 388/3.

91- الخطيب، تاريخ بغداد، 9/9.

92- العجلي، الثقات، 434/1.

له إلا على خمسة أحاديث⁽⁹³⁾.

- جويرية بن أسماء الضبعي: وثقه ابن معين وأحمد وابن حبان، وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن حجر: صدوق⁽⁹⁴⁾. تحليل طبقته: هذا الراوي في عداد الثقات، وقد وقفت له عنه على ما يقرب من ستين رواية⁽⁹⁵⁾.
- حميد الطويل: وثقه ابن معين والعجلي وأبو حاتم وابن خراش والنسائي وابن حبان والعلائي وابن حجر، وابن سعد وزاد: كثير الحديث⁽⁹⁶⁾. تحليل طبقته: عد في المتشككين عن الحسن وثابت، غير أنه مقل من الرواية عن نافع؛ لم أقف له عنه سوى على حديثين⁽⁹⁷⁾.
- حنظلة بن أبي سفيان الجمحي: وثقه النقاد بما يدل على أنه من المتشككين؛ قال وكيع وأحمد: ثقة ثقة. وقال ابن معين: ثقة حجة. ووثقه ابن المديني و أبو زرعة وابن سعد

93- وأحاديثه على وجه الحصر هي:

- حديث: «نزل ابن عمر على قوم فلما مضت ثلاثة أيام قال: يا نافع اتفق علينا من مالنا فلا حاجة لنا أن يتصدق علينا». الطبراني، المعجم الكبير، 268/12، ابن أبي شيبة، المصنف، 519/6. وغيرهما.
- وحديث ابن عمر قال: «لقد رأيتنا وما الرجل المسلم بأحق بديناره ولا درهمه من أخيه المسلم». ابن أبي شيبة، المصنف، 341/5، الخطيب، تاريخ بغداد، 205/9، البيهقي، شعب الإيمان، 433/7.
- وحديث «مرض ابن عمر فاشتبهى عنباً أول ما جاء العنب ...» الحديث. البيهقي، شعب الإيمان، 259/3، وله: السنن الكبرى، 185/4.
- وحديثه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة». خيصة، حديث خيصة 69.
- وحديثه عن ابن عمر أنه كان إذا أراد أن يوتر وهو مسافر نزل بالأرض فأوتر. الخطيب، تاريخ بغداد، 5373.

94- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 107/2.

95- تنبيه: عدد الروايات التي نذكرها هنا من غير المكرر.

96- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 36-34/3. وله: التقريب 274.

97- لم أقف له عن نافع سوى على حديثين هما:

- حديثه عن ابن عمر قال «ما رأينا ابن عمر صائماً في سفر ولا مفطراً في حضر». ابن عساكر، تاريخ دمشق، 130/31.
- وحديثه عن زينب بنت أبي سلمة تحدث عن أم سلمة وأم حبيبة أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فذكرت أن بنتاً لها توفي عنها زوجها فبكت عينها وهي تريد أن تكحلها. الخطيب، تاريخ بغداد، 12/10، ابن عبد البر، الاستذكار، 235/6.

وأبو داود والنسائي وابن عدي ويعقوب بن شيبه وابن حبان⁽⁹⁸⁾. تحليل طبقته: نجد أنه وثق بما يدل على علو كعبه فهو من المتشبتين، غير أنه مقل عن نافع فلم أقف له سوى على أربع روايات.

- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن: كان شعبة إذا ذكره قال حدثني جيبى سعد، قال ابن معين: «ثقة لا يشك فيه». وفي رواية: «ثبت لا شك فيه». ووثقه ابن سعد وأحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي والساجي وزاد: «صح باتفاقهم أنه حجة»⁽⁹⁹⁾. تحليل طبقته: نجد أنه من المتشبتين كما يظهر من مدح شعبة له، غير أنني لم أقف له إلا على حديثين.

- شعيب بن أبي حمزة الحمصي: وثقه ابن معين ويعقوب بن شيبه وأبي حاتم والنسائي. قال أحمد: «ثبت صالح الحديث». وقال ابن معين: «من أثبت الناس في الزهري». وقال علي بن عياش: «كان من كبار الناس». وقال العجلي: «ثقة ثبت». وقال الخليلي: «كان كاتب الزهري وهو ثقة متفق عليه حافظ أثنى عليه الأئمة»⁽¹⁰⁰⁾. تحليل طبقته: من المتشبتين لكنه مقل في الرواية عن نافع؛ لم أقف له سوى على تسعة أحاديث.

- موسى بن عقبة: وثقه مالك وأحمد ابن معين وأبو حاتم العجلي والنسائي. قال ابن معين: «ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر». تحليل طبقته: أكثر عن نافع غير أنه ليس من الأثبات إنما دونهم بدرجة⁽¹⁰¹⁾.

وانظر أيضاً: صالح بن كيسان⁽¹⁰²⁾، صخر بن جويرية⁽¹⁰³⁾، عبد الكريم بن مالك الجزري⁽¹⁰⁴⁾، منصور بن المعتمر⁽¹⁰⁵⁾.

98- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3/53.

99- المصدر السابق، 3/403.

100- المصدر السابق، 4/307.

101- المصدر السابق 10/321. له في التسعة ما يقرب من مئة وأربعين رواية مع المكرر.

102- ومما قيل في ترجمته: «ثبت مقل من الرواية عن نافع؛ له في التسعة تسعة أحاديث دون المكرر.

وليس له فيما سواها إلا أحاديث قليلة». انظر ترجمته: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 4/350.

103- ثبت مقل عن نافع. انظر ترجمته: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 4/360.

104- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 6/333.

قلت: فهؤلاء الرواة عن نافع لم نجد لهم في طبقات الحازمي ما نستطيع به أن نصنفهم في سلم الرواة عن نافع؛ فمنهم الثقة الذي لازم نافعاً وأكثر عنه؛ غير أنه دون أصحاب الطبقة الأولى؛ كحال موسى بن عقبة و جويرية بن أسماء. ومنهم الإمام الثبت الذي لا يعد إلا في الطبقة الأولى؛ غير أنه لم يكثر عنه ولم تطل ملازمته. فأين نضع هؤلاء في طبقات الحازمي؟

ثانياً: تلاميذ الزهري

وقد وقفنا معه كما وقفنا مع نافع لنجد جملة من التلاميذ لا طبقة لهم على سلم طبقات الحازمي، ومنهم على سبيل التمثيل والاختصار لا الحصر والتطويل:

- الأوزاعي: قال الدارمي: «وسألته عن الأوزاعي ما حاله في الزهري؟ فقال: ثقة. قلت: له أين يقع من يونس؟ فقال: يونس أسند عن الزهري والأوزاعي ثقة» (106). تحليل طبقة: ليس في الطبقة الأولى من تلاميذ الزهري، فلم يذكره أحد فيها. قال إبراهيم بن الجنيدي: «سئل يحيى بن معين -وأنا أسمع- من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزيدي، وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات» (107). وهو مكثّر عنه له في التسعة عنه ما يزيد عن مائتي رواية.
- أيوب السخيتاني: «روي أن شعبة سألّه عن حديث فقال: أشك فيه. فقال له: شكك أحب إلي من يقين غيرك!». قال ابن مهدي: «أيوب حجة أهل البصرة». وقال ابن خيثمة: «ثقة وهو أثبت من ابن عون». وبين ابن المديني أنه من أثبت أصحاب نافع. قال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً». وقال النسائي: «ثقة ثبت». وقال الدارقطني: «من الحفاظ الأثبات». قال ابن حجر: «ثقة ثبت حجة» (108). تحليل طبقة: يعد من الرواة المتشكّكين، غير أنه مقل من الرواية؛ لم أقف له إلا على عشر روايات في كتب الرواية.

105- ومما قيل في ترجمته: «ثبت مقل من الرواية عن نافع؛ لم أقف له إلا على حديث واحد عنه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل». انظر: أبو عوانة، المسند 2/125. ابن حجر، تهذيب التهذيب، 10/278.

106- ابن معين، التاريخ رواية الدارمي، 45.

107- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 1/671.

108- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/255. ابن حجر، تهذيب التهذيب 1/348. وله: التقريب 1/117.

- زياد بن سعد: قال ابن عيينة: «كان عالماً بحديث الزهري، وقال: أيضاً كان أثبت أصحاب الزهري». قال ابن المديني: «كان من أهل الثبوت والعلم». قال النسائي وابن حجر: «ثقة ثبت». وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي. وزاد ابن معين: «وهو صاحب الزهري» (109). تحليل طبقة: يعتبر هذا الراوي من المتشبهين غير أنني لم أقف له في كتب الرواية إلا على ما يقرب من 25 حديثاً.
- ابن أبي ذئب: وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة ويعقوب بن شعبة وقال النسائي والخليلي والذهبي وابن حجر (110). قال الدارقطني: «لا بأس به» (111). قال الدارمي: «قلت: فابن أبي ذئب ما حاله في الزهري؟ فقال: ابن أبي ذئب ثقة» (112). تحليل طبقة: من الثقات، ولا يعد من المتقدمين فيه، غير أنه من المكثرين عنه فقد أخرج له في التسعة ما يزيد عن مائة وعشرين حديثاً بالمكرر.
- قلت: فهؤلاء الرواة منهم المتقن الثبت الذي قلت روايته عن الزهري، ومنهم الثقة المكثر عنه فأين نضعهم في سلم طبقات الحازمي.

ثالثاً: تلاميذ الأعمش

- يحيى بن سعيد القطان: مجمع على إمامته وتوثيقه وتقدمه على أهل هذه الصنعة، غير أن الناظر في ترجمته لا يجد للنقاد كلاماً حول علاقته بالأعمش، إنما اتجه حديثهم إلى علاقته بالشوري، وأنه أوثق أصحابه. فضل القطان السماع من الشوري عن الأعمش على السماع من الأعمش مباشرة، وهذا ما جعله مقلاً من الرواية عنه؛ يقول القطان: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحب إليّ مما سمعته أنا من الأعمش. قيل ليحيى: لم؟ قال: لأن الأعمش كان يُمكن سفيان ما لا يمكنني» (113). تحليل طبقة: إمام الرواية والدراية إليه منتهى الضبط؛ غير أنه مقل من الرواية عنه، لم أقف

109- انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، 357/4، البخاري، التاريخ الكبير، 358/3، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 533/3، ابن حجر، تهذيب التهذيب، 318/3 وله: التقريب 219.

110- انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 314/7، عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، 483/2. الذهبي، الكاشف، 194/2 ابن حجر تهذيب التهذيب، 271/9-272 وله: التقريب 493/1.

111- الدارقطني، سؤالات البرقاني، 16.

112- ابن معين، التاريخ رواية الدارمي، 47.

113- انظر ترجمته: الجعد، المسند، 282، ابن حجر، تهذيب التهذيب 190/11 وله: التقريب 591/1.

له عنه سوى على عشرين حديث.

- عبد الله بن المبارك: من الأئمة الثقات الكبار المجمع على إمامتهم⁽¹¹⁴⁾، غير أنه مقل من الرواية عن الأعمش وذلك لحادثة بينهم؛ قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «سمعتة يقول: كان عبد الله بن المبارك أتى الأعمش فما أدري أيش قال له عبد الله! فقال الأعمش: هذا التركي أو هذا الخراساني إلا أنه حلف ألا يحدث قوما هو فيهم. قال: فكان عبد الله أي تخرج أو تورع أن يحنثه. قلت له: أليس عبد الله قد سمع من الأعمش؟ قال: نعم، ولكن ليس بالكثير»⁽¹¹⁵⁾. تحليل طبقة: هو في أعلى الطبقات دوما، غير أنه مقل عنه لم أقف له عنه إلا على حديثين.
- أبو نعيم الفضل بن دكين: أجمع الناس على إمامته، فقد وثقه بعبارة متعددة ذات مضمون واحد يؤدي إلى إمامته: ابن معين وأحمد وأبو حاتم وأبو زرعة وأبو داود ويعقوب بن شعبة وابن سعد وابن حبان وابن عمار، حتى قال الفسوي: «أجمع أصحابنا على أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان». لم أجد للنقاد كلاماً في علاقته بالأعمش، ذلك أن كلامهم اتجه إلى علاقته بالثوري؛ فقد أكثر عنه حتى عد ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث⁽¹¹⁶⁾. تحليل طبقة: من أئمة الحديث، غير أنه مقل من الرواية عن الأعمش، وقفت له على نيف وعشرين حديثاً.
- يعلى بن عبيد الطنافسي: وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم وابن سعد وابن حبان والعجلي والدارقطني والذهبي. فضله ابن معين وأحمد وأبو حاتم على جميع أولاد أبيه وهم: محمد وعمر. وضعفه ابن معين في الثوري⁽¹¹⁷⁾. تحليل طبقة: من الثقات المكثرين فقد وقفت له عنه على ستين حديثاً.

114- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 416/2.

115- عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، 365/2.

116- انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 548/3، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 61/7، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى 99، ابن سعد، الطبقات الكبرى 400/6، ابن حبان، مشاهير

علماء الأمصار 174، الخطيب، تاريخ بغداد 348/12، ابن حجر، تهذيب التهذيب 385/3-390.

117- انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 304/9، ابن سعد، الطبقات الكبرى 397/6، ابن حبان، الصحيح 418/12، العجلي، الثقات 373/2، الذهبي، الكاشف 397/2، ابن حجر، تهذيب

التهذيب 450/4، وله: التقريب 1091.

- أبو أسامة حماد بن أسامة: وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وأحمد وقال: «كان ثبثاً لا يكاد يخطئ»، وقال: «كان صحيح الكتاب ضابطاً». وقال ابن حجر: «ثقة ثبت» (118). تحليل طبقته: من الأثبات غير أنه مقل من الرواية عنه له في الكتب التسعة عنه ثمانية وعشرون حديثاً (119).
- أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفزاري: قال أبو حاتم: «ثقة مأمون إمام». وقال النسائي: «ثقة مأمون، أحد الأئمة». وقال ابن معين: «ثقة ثقة». وقال ابن عينة: «إمام». وقال العجلي: «ثقة كثير الحديث». وقال ابن سعد: «كثير الخطأ في حديثه». ورد الذهبي قول ابن سعد هذا. وقال ابن حجر: «ثقة حافظ» (120). تحليل طبقته: من الأئمة غير أنه مقل عنه لم أقف له إلا على ثمانية وعشرين حديثاً.

خلاصة القول في طبقات الحازمي

على ضوء ما سبق من الدراسة نقف عند النتائج الآتية:

أولاً: لم تستوعب طبقات الحازمي جميع أحوال الرواة عن شيوخهم. فبعد هذه الجولة المطولة مع ثلاثة من كبار المحدثين ومع تلاميذهم نتبين أن هذه الطبقات ما جاءت لتفصل في واقع الرواة عن شيوخهم على ضوء بناء طبقي محكم.

ثانياً: لم يهدف الحازمي في صنيعه إلى استيعاب جميع أحوال الرواة، وهذا ما نفهمه من قوله في نهاية حديثه عن طبقات الرواة: «وليس غرضي في هذا المشال ترتيبهم على وزن ما قد خرجوا في الصحاح، وإنما قصدي التنبيه والتعريف» (121).

ثالثاً: غير أن هذه الطبقات تعد الأساس الذي لا بد لكل باحث في طبقات الرواة عن الشيوخ الانطلاق من خلالها، فالحاجة إنما جاءت لإكمال البناء الطبقي للرواة عن

118- انظر ترجمته: عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال 390/1، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) 92، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 132/3، ابن سعد، الطبقات الكبرى 394/6، العجلي، الثقات 318/1، ابن حجر، تهذيب التهذيب 477/1 وله: التقريب 267.

119- أخرج له البخاري: 9 أحاديث، أخرج مسلم: 11 حديثاً.

120- انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) 61، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 282/1 و 128/1، ابن سعد، الطبقات الكبرى 488/7، العجلي، الثقات 205/2، الذهبي، الميزان 23/8، ابن حجر، تهذيب التهذيب 80/1 وله: التقريب 113.

121- الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، 60.

شييوخهم، على ضوء ما أسسه الحازمي؛ فما ذكره يحتاج إلى مزيد تفصيل حتى يستوعب جميع الرواة فيكتمل البناء.

رابعاً: من خلال ما سبق نأتي في هذا البحث على المقترح التفصيلي لهذه الطبقات، والذي يقتضي الكلام فيه فصله على النحو الآتي:

أولاً: التفريق بين الرواة المقبول حديثهم⁽¹²²⁾: فرّق النقاد بين الرواة المقبول حديثهم على وجوه ثلاثة هي: الحجة المثبتون، ثم الثقات، ثم الشيوخ. قال ابن مهدي: «الناس ثلاثة رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، والآخر يهمل والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، والآخر يهمل والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه»⁽¹²³⁾.

ففي الفرق بين الحجة والثقة⁽¹²⁴⁾: نجد أن الحجة هم أعلى أصحاب كل راوٍ وهم الذين عبر عنهم الحازمي بأنهم أهل الحفظ والإتقان، والثقات دونهم، وهذا أمر واضح في كلام الحازمي بين الأولى والثانية. ومما يبين تفريق الأئمة بينهم قول ابن معين لما سئل: «من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب. والأوزاعي، والزيدي، وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات»⁽¹²⁵⁾. قلت: فهو يفرق بين أثبت الناس والثقات فعد الأوائل أثبت الناس ثم بين أن الأوزاعي ومن بعده ثقات. ومن الأمثلة التي تؤكد:

- قال حمزة بن زياد الطوسي: «سمعت شعبة وكان ألثغ قد يبس جلده من العبادة يقول لو حدثتكم عن ثقة ما حدثتكم عن ثلاثة»⁽¹²⁶⁾. قال إبراهيم اللاحم معقباً على هذا القول: «مراده بذلك من هم في الذروة من الثقة والضبط، فالرواة الثقات

122- أقول المقبول سواء للاحتجاج أو الاعتبار.

123- انظر ترجمته: العقيلي، الضعفاء 13/1، ابن حجر، لسان الميزان 12/1.

124- لا بد من التنبيه هنا على أننا لا نتحدث عن لفظة: (ثقة) إنما نتحدث عن طبقات المقبولين. فقد يستخدم لفظ الثقة للدلالة على أعلى المراتب وهذا إنما يلحق بالطبقة الأولى. كما أنه لا بد من التفريق بين من يقول ثقة ليس بحجة ويقصد بالتوثيق العدالة دون الضبط، وبين من يقصد بذلك الضبط، وإنما نفرق بين هذا وذاك بالنظر إلى أقوال بقية النقاد.

125- ابن رجب، شرح علل الترمذي، 673/2.

126- الذهبي، تذكرة الحفاظ 193/1.

- إذن على مراتب». (127) وبنحوه قول عمرو بن علي: «سمعت ابن مهدي يقول حدثنا أبو خلدة فقال له أحمد بن حنبل كان ثقة وكان مؤدباً وكان خياراً؛ الثقة شعبة ومسعر» (128).
- قال أبو زرعة الدمشقي: «قلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة، فقلت له: محمد بن إسحق منهم؟ فقال: كان ثقة، إنما الحجة عبيد الله بن عمر ومالك بن أنس والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز» (129).
 - قال يحيى بن معين: «أبو أويس صدوق وليس بحجة» (130). وانظر أيضاً: معاذ بن هشام (131).
 - قال عثمان بن أبي شيبة: «الحسن بن الربيع صدوق وليس بحجة» (132).
 - قال ابن شاهين: «عبد الرحمن بن سليمان ثقة قاله يحيى وقال عثمان هو ثقة صدوق ليس بحجة» (133).
 - قال عثمان بن أبي شيبة في الفضيل بن عياض: «كان ثقة صدوقاً ليس بحجة» (134).
 - من هنا نفهم قول أحمد في مناسبة لابنه: «تدري من الثقة إنما الثقة يحيى القطان تدري من الحجة! شعبة وسفيان حجة ومالك حجة. ويحيى وعبد الرحمن وأبو نعيم الحجة الثبت. كان أبو نعيم ثباً» (135). وهؤلاء أئمة الرواية، من أهل الحفظ والرضا الذين بهم يعرف ضبط الناس.
 - قال الآجري في سليمان التميمي: «سألت أبا داود عنه فقال: ثقة، يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل» (136). وعلق السخاوي على

127- إبراهيم اللاحم، الجرح والتعديل 291 بتصرف.

128- ابن حجر، تهذيب التهذيب 103/10.

129- أبو زرعة الدمشقي، التاريخ، 218.

130- ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 225/3.

131- المصدر السابق 263/4.

132- ابن شاهين، الثقات 60.

133- المصدر السابق 167.

134- المصدر السابق 185.

135- عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال 47/1.

136- ابن حجر، تهذيب التهذيب 181/4.

- هذا القول بقوله: « وكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة » (137).
- قال يعقوب بن سفيان الفسوي: « كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات ما أحد منهم اتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق » (138).
 - قال الذهبي: « الحجة فوق الثقة » (139).
- فهذه الأمثلة تبين أن الثقات ليسوا على رتبة واحدة. وقد أورد المنذري قول ابن معين في ابن إسحق وقال: « ويشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة، وهو خلاف المحكي عنهم في ذلك » (140). وما سبق من أمثلة يرد عليه فالأمر ليس عند ابن معين فحسب. من هنا نجد أن الرواة المقبولين منهم أهل الحفظ والرضا وهم أوثق أصحاب الرواة في الغالب العام والحجة فيهم، وقد استخدم في حقهم لفظ آخر؛ المشتبون. ومن أمثلة ذلك:
- قال ابن معين في عبد الواحد السدوسي: « كان من المشتبين ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة » (141).
 - قال أحمد: « حفاظ الحديث والمشتبون في الحديث أربعة سفيان الثوري وشعبة وزهير وزائدة » (142).
 - وقال يعقوب بن شيبة حماد بن زيد: « يعد من المشتبين في أيوب خاصة » (143).
 - وقيل في سماك بن حرب: « ليس من المشتبين » (144).
 - وقال ابن حجر في حق مالك بن أنس قال: « رأس المتقنين وكبير المشتبين » (145).

137- السخاوي، فتح المغيث 364/1.

138- ابن حجر، تهذيب التهذيب 35/1.

139- الذهبي، تذكرة الحفاظ 979/3.

140- المنذري، جواب عن أسئلة في الجرح والتعديل، 56. قلت: وقد رد أبو غدة في تحقيقه على ذلك، وذكر جملة من الأمثلة التي تؤكد أن الثقة عند النقاد دون الحجة.

141- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 390/6.

142- عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال 601/2.

143- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 10/3.

144- المصدر السابق 204/4.

145- ابن حجر، التقريب 151/2.

ثم تأتي بعدهم طبقة الثقات الذين هم دونهم في الحفظ لكن لم يذكر فيهم الجرح.

وأما طبقة الشيوخ: فقد أوردها ابن أبي حاتم في مراتبه ونص عليها حيث قال: «وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية» (146).

قلت: وهذه الطبقات الثلاث واضحة في قول الحازمي في الأولى والثانية والثالثة من طبقاته؛ فإن كان الحال كذلك فما الجديد فيما نطرح؟ وهذا ما يقودنا إلى النقطة الآتية:

ثانياً: التفريق بين أهل الضبط الواحد على اعتبار القلة والكثرة، فمنهم المكثرون ومنهم المقلون، من هنا وجدنا أن الحازمي راعى في مواصفات الطبقة الثالثة والرابعة أمرين: الضبط والكثرة والقلة فهم في الضبط سواء، لكن اختلفت الثالثة عن الرابعة في القلة والكثرة. بيد أن هذه الطريقة في التفريق لم نجدها في الطبقة الأولى والثانية.

ثالثاً: وعلى اعتبار تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد لا يمكن أن ندمج المتروكين والضعفاء في طبقة واحدة. فالمعلوم أن الضعفاء يعتبر بحديثهم، أما المتروكون فلا عبرة بحديثهم.

رابعاً: وكذلك لا يمكن اعتبار المجاهيل والضعفاء في طبقة واحدة، كما سبق بيانه.

وأخيراً: وبعد هذه الجولات بين آراء المحدثين أجدني اختار التقسيم الآتي لطبقات أصحاب الرواة على اعتبار أن هذا التقسيم يستوعب جميع تلاميذ الشيوخ، وانطلاقاً مما أسسه الحازمي.

الطبقة الأولى: الحجة المشيتون المكثرون؛ وهم الطبقة الأولى عند الحازمي وقد وصفهم بالحفظ والإتقان وطول الملازمة حتى كان فيهم من يزايله في السفر ويلازمه في الحضر مما أهّلهم لممارسة حديث شيخهم. فهؤلاء: من أهل الحفظ والرضا. وتكمن أهمية معرفتهم والوقوف على أحاديثهم على اعتبارهم ميزان الرواية عن الشيخ، الذين تعرف بهم علل أحاديث غيرهم (147).

146- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 37/2.

147- قال فيهم ابن معين: «ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس فما خالف فيها الناس»

الطبقة الثانية: الحجة من أهل الحفظ والرضا المقلون؛ وهؤلاء ما أثر عنهم خطأ فهم في الضبط سواء مع سابقتهم غير أنهم ما لزموا الشيخ ولا مارسوا حديثه. وهذه الطبقة لم يذكرها الحازمي.

الطبقة الثالثة: الثقات المكثرون: شاركت الأولى في الملازمة والكثرة لكنها دونها في الإتقان. وهذه لم يذكرها الحازمي.

الطبقة الرابعة: الثقات المقلون؛ وهم الذين قال فيهم الحازمي: كالأولى لم تلازم إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه. وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى

الطبقة الخامسة: الشيوخ المكثرون؛ وهم الذين قال فيهم الحازمي: جماعة لازموا مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول.

الطبقة السادسة: الشيوخ المقلون؛ وهم الذين قال فيهم الحازمي: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقله ممارستهم لحديث شيخهم لأنهم لم يصطحبوه كثيراً.

الطبقة السابعة: الضعفاء.

الطبقة الثامنة: المتروكون.

الخاتمة

فها نحن وبعد هذه الجولات المتواصلات مع الإمام الحازمي نصل إلى ختام هذه البحث، وقد وقفنا على جملة من الحقائق نجملها:

1. يعد الإمام الحازمي من الأئمة البارزين على الرغم من تبكير الموت عليه، ومع ذلك فقد أبرز للأئمة جملة التصانيف الدالة على علو كعبه، ولله در الكوثري حين قال فأصاب: «ولو عاش الحازمي لملأ الدنيا علماً».

ضربت عليه. وقد ذكرت لوكيع شيئاً من حديثه عن سفيان فقال وكيع: ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه» ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 3/319. وقال فيهم مسلم: «وعلمة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث عن رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد». صحيح مسلم 4/1.

2. إن معرفة صحة الحديث وسقمه إنما يقف المرء عليها من خلال المعرفة الإضافية بأحوال الرواة عن شيوخهم على وجه التفصيل وعدم الاكتفاء بالأحكام العامة للجرح والتعديل كما هو واضح في قول ابن رجب الحنبلي.
 3. سبق الإمام الحازمي غيره في بيان مواصفات طبقات الرواة عن شيوخهم، مما جعل عمله أساساً متيناً لكل متحدث في طبقات الرواة عن شيوخهم.
 4. لم تستوعب طبقات الحازمي كل الرواة عن شيوخهم مما اقتضى مزيداً من التفصيل لها، وهذا ما أتى عليه البحث في محاولة للبناء الطبقي المحكم للتلاميذ وشيوخهم.
 5. لا بد من إخراج البناء الطبقي للرواة من التقعيد الذي حاول البحث أن يبينه إلى الدراسات التطبيقية، وذلك بدراسة الرواة عن الشيوخ المكثرين دراسة تحليل للمرويات وصولاً للكشف عن طبقاتهم في شيوخهم.
- والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم عبد الله الاحم، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، الرياض، 1424هـ - 2003م (ط1).
2. أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت:241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، لبنان، بيروت، المكتب الإسلامي، 1408هـ - 1988م (ط1).
3. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت:458هـ) له:
 - السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414 هـ - 1994م.
 - شعب الإيمان، تحقيق محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ ط1.
4. أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي (ت:303هـ)، الضعفاء والمتروكين وبذيله الطبقات، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369 هـ ط 1.
5. أحمد بن عبدالله بن صالح أبو الحسن الكوفي العجلي (ت:261)، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1405هـ - 1985م (ط2).
6. أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي الشافعي (ت:463هـ) له:
 - الكفاية في علم الرواية، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1409هـ - 1988م.
 - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
7. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الشهير بابن حجر (ت:852). وله:
 - تقريب التهذيب، دار العاصمة، الرياض، 1416هـ (ط1). تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف.
 - التلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير، المدينة المنورة، 1384هـ - 1964م. تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.
 - تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1404هـ - 1984 (ط1).
 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ تحقيق: محمد فؤاد

- عبدالباقي.
- لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1406هـ-1986م (ط2).
 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: صلاح محمد عويضة.
 - النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ-1984م (ط1).
 - 8. أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين (ت:395)، معجم المقاييس في اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمر، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1418هـ-1998م (ط2).
 - 9. أحمد بن محمد ابن خلكان (ت:681هـ)، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
 - 10. أسعد سالم تيم، علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، الرشد، الرياض، 1415هـ-1994 (ط1).
 - 11. إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر (ت:393هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة الكتاب العربي، مصر، القاهرة، 1377هـ (ط1).
 - 12. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت:774)، له:
 - اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاكر بما سماه: الباعث الحثيث، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1414هـ-1994م (ط4).
 - البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت.
 - 13. خليل بن ككلدي بن عبد الله العلائي أبو سعيد الدمشقي الشافعي (ت:761)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1407-1986م (ط2).
 - 14. سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت:360هـ) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1404-1983.
 - 15. سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود (ت:275هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1399هـ-1979م، ط1.
 - 16. طاهر الجزائري الدمشقي (ت:1338هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، سورية، حلب، 1416هـ-1995م (ط1).
 - 17. عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة أبو بكر (ت:235هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار،

- تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ ط1.
18. عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي (ت: 762هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، 1357هـ تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر.
19. عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني، الهند، حيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، (ط1).
20. عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، 1407 هـ - 1987م (ط1).
21. عبدالرحمن بن عمرو بن عبد الله أبو زرعة الدمشقي (ت: 281) التاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ-1996م (ط1).
22. عبدالرحمن بن الكمال الشهير بجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) له:
- تدريب الراوي، تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة العطاء، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1414هـ -1993م.
 - إتمام الدراية لقراء النقاية الجامع لأربعة عشر علماً، مطبوع في هامش كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، المطبعة الميمنية، مصر.
23. عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت: 806هـ) له:
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لبنان، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1416هـ -1996م (ط4).
 - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1413هـ-1993م (ط1).
 - طرح التثريب شرح تقريب الأسانيد، تحقيق: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1413هـ-1992م.
24. عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري (ت: 656) جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1411هـ (ط1).
25. عبدالوهاب بن علي عبد الكافي السبكي (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ - 1999م (ط1).
26. عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري أبو عمرو الشهير بابن الصلاح (ت: 643هـ)،

- علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر 1406 هـ - 1986م.
27. عمر بن رسلان بن نصير بن شهاب العسقلاني البلقيني (ت: 805هـ)، محاسن الاصطلاح في تحسين ابن الصلاح، مطبوع في هامش مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، مصر، القاهرة، دار الكتب، 1393هـ - 1974م.
28. عمر بن شاهين أبو حفص (ت: 385هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، 1404هـ (ط1).
29. علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت: 230)، المسند، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، 1410هـ - 1990م (ط1).
30. علي بن الحسين الدمشقي أبو القاسم ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 1995م، تحقيق: محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت، لبنان.
31. علي بن عمر أبو الحسن البغدادي الدارقطني (ت: 385هـ)، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقر، كتب خانة جميلي، باكستان، 1404هـ ط1.
32. عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن (ت: 804هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الرياض، 1413هـ (ط1).
33. فاروق حمادة، مقدمة تحقيق كتاب الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1405هـ - 1984م (1).
34. الفيروز أبادي (ت: 817هـ) القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر.
35. محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي (ت: 971هـ)، قفو الأثر في صفو علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1408هـ (ط2).
36. محمد بن أحمد الذهبي (ت: 748هـ) له:
- تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار إحياء التراث العربي، 1376هـ - 1956م.
 - سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ (ط9).
 - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، 1413هـ - 1992م (ط1).

- ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، لبنان، بيروت، دار الفكر.
- 37. محمد بن إدريس المطلبي الشافعي (ت: 204هـ)، الرسالة، تحقيق: خالد السبع وزهير الكبي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 1420هـ - 1999م (ط1).
- 38. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت: 256هـ) التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 39. محمد بن إسماعيل الأمير الحسن بن الصنعاني (ت: 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، السعودية، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.
- 40. محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، السعودية، الرياض، 1419هـ - 1998م (ط1).
- 41. محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: 354). وله:
 - صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ - 1993م (2).
- مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م.
- 42. محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت: 230)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.
- 43. محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 44. محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (903هـ)، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح عويضة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1996م.
- 45. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت، 1973.
- 46. محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت: 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 1404هـ - 1984م، ط1.
- 47. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 1385هـ - 1965.
- 48. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (ط1).

49. محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ابن ماجه (ت:273هـ) السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
50. مسلم بن الحجاج القشيري (ت:261هـ)، الجامع الصحيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
51. موسى بن محمد الحازمي (ت:548هـ) له:
- شروط الأئمة الخمسة، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، سورية، دمشق، القدس، 1927م.
 - عجلة المبتدئ وفضالة المنتهي في النسب، حققه: محمد زينهم، وعائشة التهامي، ومديحة الشراقوي، ونشر في القاهرة، مكتبة مبدولي، 1998م.
 - الاعتبار في النسخ والنسخ، نسخة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، وقام بتحقيقه أفاضل الدار منهم: السيد هاشم الندوي، المعلمي اليمني وآخرون وصدر منه 1359هـ (ط2).
52. يحيى بن معين (ت:233هـ) له:
- التاريخ رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1399هـ-1979م (ط1).
 - التاريخ رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400.
53. يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي أبو عمر (ت:463هـ)، الاستذكار لمذاهب أئمة الأمصار وفيما تضمنه الموطأ من المعاني والآثار، تحقيق: سالم محمد عطا و محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000م (ط1).

ثانياً: الأبحاث

54. د. أمين القضاة ود. شرف القضاة، قياس شرط البخاري في الطبقات. مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. المجلد 21 (أ) العدد 5 العام 1994م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

55. مراد بايزيد العياشي إبراهيمي، طبقات الرواة عن نافع وعلل حديثه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، كانون الثاني، 2004م، 11.